الأُمم المتحدة

كلمة السيد بان كي–مون الأمين العام للأمم المتحدة
في افتتاح المناقشة العامة للدورة الثانية والستين للجمعية العامة

"أمم متحدة أقوى من أجل عالم أفضل"

الثلاثاء ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أهنئكم السيد الرئيس على انتخابكم. وأرحب بكم جميعا في نيويورك في هذا الخريف الجميل. إنه لمن دواعي السعادة والشرف أن أكون معكم في افتتاح المناقشة العامة للدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وأعتقد أن هذا العام سيكون أكثر الأعوام عملا في تاريخنا. وأعتقد أيضا اعتقادا راسخا أننا قادرون معا على أن نجعله من أكثر الأعوام نجاحا.

إن انطلاقتنا قوية. فقد استضفنا خلال الأسبوع الماضي اجتماعا رفيع المستوى للفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا – في إشارة واضحة إلى الأولوية الكبيرة التي نوليها لهذا الأمر. كما التقى زعماء العالم من أجل مناقشة آفاق تحركنا بالنسبة للشرق الأوسط وأفغانستان، ودارفور، والعراق .

اختتمنا بالأمس مؤتمرا بالغ النجاح بشأن تغير المناخ. وكان هدفنا من ذلك هو حشد طاقاتنا وتصميمنا السياسي، وتنسيق عملنا تحت سقف واحد – هو سقف أممنا المتحدة هذه – لكي نتحد في مكافحة الاحترار العالمي. إن ذلك في حد ذاته إنجاز باهر. وهو نموذج للكيفية التي نأمل أن نعمل بها جميعاً في المستقبل.

(تكلم بالانكليزية)

اسمحوا لي أن أكرر، إنه نموذج للكيفية التي نأمل أن نعمل بها جميعا في المستقبل.

عندما ننظر إلى العام المقبل وما بعده، يمكننا أن نتوقع طائفة هائلة من التحديات المنتظرة. وهي تمثل مشاكل لا تعرف الحدود ويعجز أي بلد بمفرده عن حلها، كبيرا كان أو صغيرا، غنيا كان أو فقيرا.

إننا نحيا الآن عصر العمل الجماعي، أكثر من أي وقت مضى. وكثيرا ما يبدو أن الجميع يريد من الأمم المتحدة أن تفعل كل شيء. إلا أننا لا نستطيع إنجاز كل شيء بطبيعة الحال. لكن ذلك ليس عذرا للتقاعس عن العمل.

من هنا، كان موضوع ملاحظاتي هو: ''أمم متحدة أقوى من أجل عالم أفضل.''

فعالمنا المتغير بحاجة إلى أمم متحدة أقوى. ونحن ندرك جميعا أهمية أن تكون الأمانة العامة قوية ومتينة ومؤهلة. وتتمثل رؤيتي في وجود إدارة تركز على النتائج – إدارة تتسم بالكفاءة وحسن التوجيه والنزعة العملية والمساءلة؛ إدارة تمثل التفوق والنزاهة والاعتزاز بخدمة الصالح العالمي.

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية، يجب أن نواكب العصر. فنحن بحاجة إلى تغير مناخي داخلي هنا في الأمم المتحدة. ونحتاج إلى أن نفكر بشكل جديد في كيفية أداء عملنا. وعلينا أن نصبّ اهتمامنا على مسائل التبسيط والترشيد والتفويض.

وحتى نحقق الآمال الكبيرة التي يعلقها العالم علينا، يجب أن نكون أكثر سرعة ومرونة وقدرة على التحرك. وينبغي ألا نهتم بالكلمات الرنانة، وأن نولي اهتماما أكبر للنتائج والإنجاز.

وإنني أعطي أولوية قصوى لتنفيذ الإصلاحات الإدارية التي وافقتم عليها من قبل تعزيزا للمزيد من الشفافية والمساءلة والكفاءة. وأرحب بما أحرزناه من تقدم على مدى الأشهر التسعة الماضية في تبسيط عمليات الميزنة وصياغة المخطط العام لتجديد مباني المقر وتنظيم الشؤون المالية. كما أعرب عن امتناني بشكل خاص للحكومات المائة واثنتين التي سددت بالكامل أنصبتها السنوية في الميزانية.

وقد نجحنا معا في إعادة تنظيم عمليات حفظ السلام التي تضم ما يفوق ١٠٠ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة في ١٨ بعثة متعددة الجنسيات. وإنني أعتزم مواصلة الجهد من خلال تعزيز إدارة الشؤون السياسية. ويجب علينا أن نأخذ بزمام المبادرة بقدر أكبر في مواجهة الأزمات، لأن الدبلوماسية الوقائية جيدة التخطيط والتنفيذ يمكن أن تنقذ حياة الكثيرين وأن تحول دون وقوع الكثير من المآسي – وهذه مسؤولية أساسية من مسؤوليات أممنا المتحدة المنصوص عليها في الميثاق.

لن أدخر من جانبي وسعا في سبيل إنهاء المأساة في دارفور. ويجب على حكومة السودان أن تفي بتعهدها بالانضمام إلى محادثات السلام الشاملة وأن تنفذ وقف إطلاق النار. وعلينا أيضا أن نمضي قدما في إعمال الاتفاق الذي أنهى حربا أهلية طال أمدها بين الشمال والجنوب، وأن نعدّ للانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٠٩.

إن وراء أزمة دارفور عدة أسباب. ولإيجاد حل دائم لهذه الأزمة، يجب علينا أن نعالج هذه الأسباب جميعا – أي مسائل الأمن والسياسة والموارد والمياه والشؤون الإنسانية والتنمية. وعلينا، في تلك المنطقة وغيرها من المناطق، أن نعالج الأسباب الجذرية للصراع مهما كانت معقدة ومتشابكة.

وللسلام في الشرق الأوسط أهمية حيوية في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وفي العالم. إننا نعلم ما هو مطلوب هناك، إنه إنهاء العنف، وإنهاء الاحتلال، وإنشاء دولة فلسطينية تعيش في سلام مع نفسها ومع إسرائيل، وتحقيق سلام إقليمي شامل بين إسرائيل والعالم العربي .

ومع تجدد جهود القادة في العالم العربي والولايات المتحدة، جنبا إلى جنب مع الجهود التي يبذلها ممثل المجموعة الرباعية توني بلير، يجري توفير العناصر الضرورية لدفع عجلة السلام مجددا.

ونأمل كذلك أملا صادقا أن يتمكن الشعب اللبناني عن طريق المصالحة الوطنية من تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي بانتخابه رئيسه الجديد وفقا لدستوره.

لقد أصبح العراق مشكلة تشغل العالم بأسره. وباتخاذ قرار مجلس الأمن مؤخرا، القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، بات للأمم المتحدة دور هام تقوم به في تعزيز التفاوض السياسي والمصالحة الوطنية وتوفير المساعدة الإنسانية للشعب العراقي. لكننا ندرك أن سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم يكتسيان أهمية قصوى.

وفي أفغانستان، علينا أن نعمل بفعالية أكبر مع شركائنا للتصدي للاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب.

إننا نتابع الأحداث في ميانمار عن كثب. ونحث مجددا سلطات ميانمار على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والدخول في حوار دونما إبطاء مع جميع الأطراف المعنية في عملية المصالحة الوطنية بشأن المسائل التي تهم شعب ميانمار. وفي ذلك الصدد، من المتوقع أن يقوم مستشاري الخاص بزيارة إلى ميانمار في وقت قريب جدا.

ومنذ اليوم الأول لتولي منصبي، أكدت على أهمية نزع السلاح، الأمر الذي فوضت به الجمعية العامة كما تجلى مؤخرا في تأييدها لاقتراحي إنشاء مكتب لشؤون نزع السلاح. وعلينا أن نبث الحيوية من جديد في جهودنا الرامية إلى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من تكنولوجيا، وبخاصة الحيلولة دون وقوع هذه المواد في أيدي الإرهابيين. وإني أجد بوادر مشجعة في التقدم المحرز مؤخرا بشأن مسألة جمهورية كوريا الديمقراطية. ويحدوني أمل وطيد أن يوجد مؤتمر القمة المقبل بين الكوريتين زخما تاريخيا لإحلال السلام والأمن وتوحيد شبه الجزيرة الكورية في نهاية المطاف بطريقة سلمية. كما أنني واثق من أننا سنتوصل إلى حل تفاوضي مع جمهورية إيران الإسلامية. ويظل الهدف النهائي الذي ننشده

هو أن نزيل بالكامل أسلحة الدمار الشامل، لأنه إذا أخفقنا في ذلك، فإن هذه الأسلحة قد تزيلنا من الوجود يوما ما.

إن علينا في الأمم المتحدة أن نتحلى ببعد النظر في الشؤون السياسية والحياة. وعلينا، إذ نتصدى للحاضر والآني، أن نفكر أيضا في الغد. وفي الأمس تحدثت عن تغير المناخ باعتباره قضية حاسمة في عصرنا. وقد اتفقنا جميعا على ذلك. وحان وقت العمل. فلنذهب إلى بالي ونحقق إنجازا .

واتفقنا أيضا على أن الحلول اللازمة لمواجهة الاحترار العالمي لا يمكن أن تتم على حساب التنمية الاقتصادية – وهي الركيزة الثانية لعمل الأمم المتحدة. فقضايا التنمية والعدالة الاجتماعية لا يمكن أن تولى أهمية ثانوية أو أن تحل بعد قضايا السلم والأمن.

وتصادف السنة الحالية منتصف الفترة المحددة لبلوغ أهدافنا الإنمائية للألفية. وقد أحرزنا نجاحا في جوانب شتى. ففي مختلف بقاع العالم، تنعتق من ربقة الفقر أعداد من البشر لم يسبق لها نظير. غير أن موجة العولمة المتصاعدة لم تساعد كل السفن على الإبحار.

إن ذلك يبدو في صورته الأشد حدة في أفريقيا، القارة التي تضم معظم ''بليون الدرك الأسفل'' من فقراء العالم، حسب تعبير أحد اقتصاديي البنك الدولي. ولا بد أن نولي عناية فائقة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وعلينا أن نسمع صوت أفقر الشعوب في العالم الذين كثيرا ما يذهب صوتها أدراج الرياح.

ولهذا السبب عقدت هذا الشهر اجتماع الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، حيث اجتمع رؤساء المنظمات الإنمائية الرئيسية المتعددة الأطراف .

إن أهداف ألفيتنا قابلة للتحقيق – ما دمنا نستطيع أن نساعد أفقر البلدان على التحرر من الشراك التي تتخبط فيها. ويتعلق بعض هذه الشراك بسوء إدارة الحكم. ويتعلق بعضها الآخر بالأمراض وضعف الرعاية الصحية. ومن غير المقبول أن يظل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل وباء العصر الحالي. ومن غير المقبول أن يهلك ١٠ ملايين طفل تقريبا كل سنة قبل أن يبلغوا سن الخامسة، حيث يموت معظمهم بأمراض يمكن اتقاؤها كالملاريا. إنها وصمة في ضمير العالم.

وليس القصد من هذا أن نقوم بما ينبغي أن تقوم به هذه البلدان ذاتها، أو ما تستطيع أن تقوم به. وكما تبين "المعجزة الآسيوية"، فإن نجاح التنمية يعزى في الكثير منه إلى حسن الاختيار والتنفيذ الصارم.

ومن جانبنا، علينا أن نجعل برامجنا الإنمائية المتعددة الأطراف أكثر فعالية واتساقا، وأن ننهض بتكامل الجهود التي نبذلها في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والهياكل الأساسية من أجل تحقيق نتائج أفضل.

ويتعين على البلدان المانحة من جانبها أن تضاعف جهودها للبر بوعود المعونة وتخفيف عبء الدين، وتوفير فرص الوصول إلى الأسواق. فالنظم التجارية والمالية المفتوحة والعادلة وغير التمييزية حاسمة لمستقبل كل بلد نام في أفريقيا، وفي كل مكان. ولهذا السبب علينا أن نبذل قصارانا للمضي قُدما في إنجاز برنامج الدوحة الإنمائي الذي يؤكد على التنمية وعلى المعونة لدعم التجارة.

لقد دوّنت حقوق الإنسان، باعتبارها الركيزة الثالثة للأمم المتحدة، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تُخلّد ذكراه السنوية الستين في عام ٢٠٠٨. ولا بد أن يضطلع مجلس حقوق الإنسان بمسؤولياته، باتساق وإنصاف في كل أرجاء العالم باعتباره حامل شعلة حقوق الإنسان. وسأعمل جاهدا من أجل ترجمة مفهوم مسؤوليتنا عن الحماية من قول إلى فعل، لكي نضمن اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لئلا يواجه السكان الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

وتواصل محاكمنا الدولية عملها من رواندا إلى سيراليون وقريبا في لبنان. لقد ولّى عصر الإفلات من العقاب.

وفي الوقت ذاته، يبذل موظفو الأمم المتحدة للمعونة الإنسانية الذين يتحلون بقدر هائل من الشجاعة والالتزام كل ما في وسعهم لإنقاذ الأرواح. فهم يساعدون في حماية السكان المدنيين من عمليات النهب التي ترتكبها الميليشيات المسلحة، وحماية الأطفال من المجاعة، والنساء من أعمال العنف المخزية .

ولم تشهد هذه السنة كارثة طبيعية في حجم أمواج تسونامي لعام ٢٠٠٤. لكن تكرار الفيضانات والجفاف وغيرها من أحوال الطقس البالغة القسوة، التي ربما تفاقمت بسبب تغير المناخ، جلبت معها معاناة وكربا لملايين عديدة من البشر. وهذا هو خط المواجهة الذي يؤول أمره إلى الأمم المتحدة. فنحن نهب لمساعدة مَن لا يستطيعون أن يعوِّلوا على أنفسهم.

(تكلم بالفرنسية)

إنني كثيرا ما أتواضع أمام حجم التحديات التي تواجهنا. فما يُتوقع منا كثير للغاية. وتحقيق تلك الآمال يتطلب منا دأبا وصبرا وشجاعة وانضباطا. وعلينا تغيير الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة — أي طريقة عملنا. فلنركز أكثر على النتائج لا على الإجراءات البيروقراطية، إذ أن الزمن يعمل لصالحنا.

لقد عادت تعددية الأطراف. وبات العالم الذي ما فتئ يتزايد ترابطا يدرك أن تحديات الغد تعالج على نحو أفضل عن طريق الأمم المتحدة – بل إنها لا يمكن أن تعالج إلاّ عن طريق الأمم المتحدة.